دور استراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

–دراسة حالة عينة من المكلفين بالجباية–

The Role of Fiscal Management Strategy in Rationalizing Financial Decisions in Economic Institutions
- A Case Study of a Sample of Fiscal Operators-

كويدمي محمد أمين[1*]، بن عودة أمال [2]

[1] جامعة البليدة2 (الجزائر)، em.kouidmi@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة2 (الجزائر)، ea.benaouda@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 13 /2023/05 تاريخ القبول: 2023/05/20 تاريخ النشر: 2023/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة في معرفة مكانة استراتيجية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من خلال ثلاث أبعاد وهي (وجود وظيفة الجباية في المؤسسة، المسير الجبائي، تفادي الخطر الجبائي) ومساهمتها في اتخاذ مختلف القرارات المالية والمتمثلة في (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح).

ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بالاستبيان كأداة للدراسة من خلال توزيعه على عينة عشوائية من المكلفين بالجباية، حيث وزعت 60 استمارة إلكترونية تم استرجاع منها 50 استمارة صالحة للدراسة، وبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي *spss* والقيام بمجموعة من الاختبارات تم التوصل إلى أن استراتيجية التسيير الجبائي تؤثر في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال بعدين (المسير الجبائي وتفادي الخطر الجبائي).

كلمات مفتاحية: تسيير جبائي، قرارات مالية، استراتيجية جبائية.

تصنيف JEL: E62، H21، K34

Abstract:

This study aims to determine the significance of fiscal management strategy in the economic institution through three dimensions: the presence of a fiscal function within the institution, fiscal manager, and fiscal risk

* **المؤلف المرسل**

avoidance. It also examines the contribution of the fiscal management strategy to the various financial decisions, including investment decisions, financing decisions, and profit distribution decisions.

In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was utilized as a research tool. The questionnaire was distributed to a random sample of fiscal operators .60 electronic questionnaires were distributed, of which 50 retrieved forms were valid for the study. And based on the statistical analysis software SPSS and conducting a series of tests, it was found that fiscal management strategy affects financial decision-making through two dimensions: fiscal manager and fiscal risk avoidance.

Keywords: fiscal management, financial decision-making, fiscal strategy**.**
Jel Classification Codes: E62 ،H21 ،K34.

1.مقدمة

إن تسيير ملف جبائي في مؤسسة اقتصادية يعد في حد ذاته تسييرا للوضعية الجبائية ويكون مرهونا بالتصدي للتحديات التي قد تواجه المسيرين الجبائيين عند تأدية مهامهم، وبرزت أهمية التسيير الجبائي كإحدى الوسائل الإدارية المتبعة في تخفيض مبلغ الالتزام الضريبي، ولتفعيل هذا الأخير بهدف الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الأمن الجبائي أو تجنب الخطر الضريبي، يستخدم المسيرون عدة آليات التي تساهم في تسيير جبائي أمثل، معتمدين على الاستراتيجيات الجبائية التي يتم وضعها والتي تنعكس بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسة وذلك باتخاذ مختلف القرارات المالية المتعلقة بالمؤسسة كل هذا يضمن لها الاستمرارية وتحقيق مختلف أهدافها المسطرة مسبقا، مما سبق يمكننا طرح **الإشكالية** التالية: **"ما مدى مساهمة استراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟"** للإجابة على هذا الإشكالية تم الاستناد في دراستنا هذه على الفرضيات التالية:

– **الفرضية الرئيسية** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05".

– **الفرضية الفرعية الأولى** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوظيفة الجبائية والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05".

- **الفرضية الفرعية الثانية** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسير الجبائي والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05".

- **الفرضية الفرعية الثالثة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05".

وتمثلت **أهمية الدراسة** في كونها تناولت موضوع التسيير الجبائي الذي يضع المؤسسات الاقتصادية في وضعية سليمة من المخاطر الجبائية، وهذا باعتبار أن العامل الجبائي مهم في المؤسسات في وقتنا الراهن، ما يسمح لنتائج دراستنا والتوصيات المقدمة بإثراء هذا الموضوع.

وتكمن **أهداف** الدراسة في:

- تسليط الضوء على أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؛

- إبراز مدى أهمية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية من خلال وضع استراتيجيات جبائية.

- توضيح مدى انعكاس الاستراتيجية الجبائية الفعالة في المساهمة في تسيير جبائي أمثل من خلال تطرقنا لدراسة حالة عينة من المكلفين بالجباية.

2. ماهية التسيير الجبائي والقرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية:

1.2 تعريف التسيير الجبائي:

قدمت عدة تعاريف فيما يخص التسيير الجبائي وهذا باختلاف الهيئات والخبراء الصادرة عنهم هذه التعاريف:

-يعرفMouric Cozian التسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني. (صابر و شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية 2013، الصفحة 117)

-وهناك من يعتبر التسيير الجبائي أحد فروع التسيير المالي ويقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، وذلك بهدف تمكين المؤسسة من الاستفادة من المزايا التي يطرحها التشريع الجبائي وتقليص الأعباء الضريبية إلى حدها الأدنى، وكذلك البحث عن أحسن الطرق والخيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي. (الحواس 2009، الصفحة 2)

– ويمكننا أن نعرف التسيير الجبائي على أنه مجموعة من الطرق والإجراءات المتبعة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة قصد التخفيض من العبء الضريبي للمكلف وبطريقة عقلانية، دون مخالفة أحكام القانون الجبائي.

2.2 أهداف التسيير الجبائي:

الأهداف الأساسية التي يسعى التسيير الجبائي في تحقيقها فيما يلي:

–**تحقيق الأمن الجبائي:** من خلال تفعيل الرقابة الداخلية وإنشاء وتطوير أدوات للتسيير الجبائي والتي تسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة بهدف تفادي الخطر الضريبي. (Fellah 2003, P 23)

– **التحكم في العبء الجبائي:** من خلال العمل على تخفيض العبء الضريبي أو تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة.

– تحقيق الفعالية الجبائية: وتتحقق الفعالية الجبائية المباشرة من خلال استغلال المؤسسة لمختلف الحوافز والتفضيلات الجبائية المتاحة لها في الوضع القانوني الذي هي فيه، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية مباشرة. (عايدة و دمدوم 2018، الصفحة 94)

–خدمة استراتيجية المؤسسة: إن من بين التساؤلات التي يجب الإجابة عليها عند تحديد سياسات التمويل لاستراتيجية النمو هي التساؤل عن السياسات الضريبية التي تنتجها المؤسسة (خطاب 1985، الصفحة 40)، ويتم تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي، في صناعة قرار التمويل فإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية.

3.2. القرارات المالية:

يجب على المسيرين في المؤسسة الاهتمام بالجانب الجبائي للمؤسسة، لتأثيراته على قرارات المؤسسة من بين هذه القرارات نجد القرارات المالية، التي تنقسم بدورها إلى قرار التمويل، الاستثمار وتوزيع الأرباح.

1.3.2 ترشيد قرار التمويل من المنظور الجبائي: تعتبر التكلفة الضريبية عاملاً أساسياً محدداً لقرارات التمويل والاختيار بين مصادره، وعليه يمكن للمؤسسات المفاضلة بين مصادر التمويل على أساس فروقها الضريبية (Princen 2012, P 164) أي تلك التي تنتج عنها وفرات ضريبية.

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق الوفرات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض إذا كان التمويل بالاستدانة، واختيار مصادر

التمويل التي تعطى لها أكبر وفر ضريبي إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة. (صابر و شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية 2013، الصفحة 121)

2.3.2 دور التسيير الجبائي في ترشيد قرار الاستثمار: تعتبر القرارات الاستثمارية من أكبر التحديات أمام المسيرين في الاختيار بين الفرص البديلة، من خلال ترشيد قراراتهم الاستثمارية حيث يقومون بالمفاضلة بين العائد والمخاطر المتوقعة مع الاخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي، أي المسير في مرحلة الاستثمار يهدف إلى إدخال المؤسسة في مشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية.

3.3.2 **أثر الضريبة على سياسة توزيع الأرباح:** تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، بحيث كلما كانت معدلات الضريبة كبيرة تتجنب المؤسسة توزيع الأرباح، ومن تم تشجيع التمويل الذاتي.

بالنسبة لشركات أشخاص من ميزات هذا النوع أنه عندما يتم توزيع النتيجة على الشركاء تناسبيا مع حصصهم في رأسمالهم، فإنه يتم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG على مستوى كل شريك بتطبيق جدول تصاعدي وبتالي يخضع الشركاء شخصيا للضريبة على الدخل الإجمالي.

أما بالنسبة لشركات الأموال يتم تحديد الربح الجبائي بعد خصم كل التكاليف مع مراعاة الحد الأقصى في خصم التكاليف، ومن الناحية الجبائية يخضع هذا الربح السنوي إلى الضريبة على أرباح الشركاتIBS.

أما إذا قررت الشركة توزيع الرصيد على الشركاء فإن المشرع قد أسس نظام الإعفاء الأرباح الموزعة من الضريبة ويتمثل في:

-إذا كان المستفيد من الأرباح عبارة عن شخص معنوي فإن الأرباح الموزعة تعفى من الضريبة.

-إذا كان المستفيد من الأرباح عبارة عن شخص طبيعي فإن الأرباح الموزعة تخضع لاقتطاع من المصدر بمعدل 15 % مطبق على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة. (المالية 2021، الصفحة 23)

4.2. أسس وضع استراتيجية جبائية فعالة في المؤسسة الاقتصادية:

إن من بين الاهتمامات التي يجب على جميع المديرين أخذها بعين الاعتبار ألا وهي إدارة المخاطر الضريبية الخاصة بهم في المؤسسة، بما أن الضرائب المباشرة أو غير المباشرة سواء من أي مستوى من مستويات القوة تصبح أكثر تعقيدا مع مرور الوقت، ناهيك على أنها تخضع للتعديلات المتكررة في كل سنة هذا ما يجعل المؤسسة تقع في خطر يهدد وضعيتها في السوق.

1.4.2 المسير الجبائي: يعتبر المسير الجبائي في المؤسسة هو المسؤول الأول عن اتخاذ أي قرار تسييري فيما يخص الضرائب، وهو الذي يقوم باختيار الوسائل الممكنة والمتاحة المساعدة في تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة.

2.4.2 الاستراتيجية الجبائية: هي عنصر أساسي من الوظيفة الضريبية حيث تعمل على التوازن المستمر لمواجهة أي تحديات قد تتعرض لها الوظيفة الجبائية مثل: التشريعات والقوانين الجبائية الصارمة التي تفرضها السلطات الجبائية، كما تعتبر شكل من الأشكال المتطورة في التسيير، كما أنها تعمل على إعلام المتخصصين في مجال السياسات بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة بصفة عامة والوظيفة الجبائية بصفة خاصة، كما تساعد المؤسسة من خلال الاستراتيجيات التي ترسمها على المدى البعيد من الاستفادة من الضرائب في جميع مراحل حياتها واستغلال الامتيازات الجبائية (Scholes, et al. 2014, P 455).

3.4.2 أهم الخطوات لوضع استراتيجية جبائية: توجد العديد من الخطوات أو النصائح إن صح التعبير لوضع استراتيجية جبائية تسمح بالتسيير الجبائي الأمثل (Wiidard 2010, P 3)**:**

–اختيار استراتيجية جبائية التي لا تعيق المؤسسة: يجب أن تخضع الضرائب إلى الحتمية في جميع الحالات.

–دمج الاستراتيجية الجبائية في الاستراتيجية المالية للمؤسسة ودمج استراتيجية مساهمي المؤسسة: الفهم الجيد للاستراتيجية الجبائية من طرف المساهمين والمديرين يسمح لهم بتطبيقها.

–القدرة على تشخيص مناطق الخطر بشكل صحيح: من خلال الاستفادة من تقارير المراجعة الجبائية.

–الحصول على المشورة المناسبة من المستشارين المعتادين على مواجهة تحديات المؤسسة.

–العناية وبشكل متزامن على أن يتم توثيق مختلف المستندات الداعمة واللازمة لتأمين تطبيق النظام الضريبي المطلوب.

–الاستفادة أو الاستغلال الأمثل من الخيارات الاقتصادية المتاحة أو ما يسمى بالتحفيزات الجبائية التي تضع المؤسسة في نقطة قوة.

في حين نجد أن وضع استراتيجية جبائية يعتمد على دعائم أخرى أهمها (éditialis 2013, P 3):

–الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والتخفيضات التي يمنحها المشرع؛

–إدارة العجز الضريبي بشكل جيد للسنوات المالية السابقة أو اللاحقة من أجل تقليل المبالغ الضريبة؛

-المعرفة الجيدة للقوانين الضريبية والآليات الضريبية المختلفة مفيد جدا للمؤسسة، يمكنها من استغلال هذه القوانين والآليات للتخفيض من العبء الضريبي.

إن المعرفة التامة والدقيقة بكل ما يتعلق بالعامل الجبائي يساعد المؤسسات على تحقيق استراتيجية جبائية سليمة هدفها التخفيف من العبء الضريبي بطرق مشروعة، فما على القائمين سوى تخصيص مختصين في هذا المجال لوضع استراتيجيات جبائية هادفة.

3. دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية:

من خلال هذا المحور سنحاول دراسة مدى مساهمة استراتيجية التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال دراسة عينة من المكلفين بالجباية في المؤسسات الاقتصادية، في هذا الجزء سيتم شرح الطريقة التي تم الاعتماد عليها في دراسة العلاقة بين متغيرات دراسة.

1.3 أداة الدراسة: لقد قمنا بالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي spss وهذا بغية التعرف على تأثير التسيير الجبائي على اتخاذ القرارات المالية وقد تم تقسيمه على النحو التالي:

الجزء الأول: تضمن المعلومات الشخصية والمهنية (الشهادة، الخبرة المهنية، الوظيفة الحالية).

الجزء الثاني: والذي يحتوي على محورين هما:

المحور الأول: يتضمن فقرات تخص أسس استراتيجية التسيير الجبائي (الوظيفة الجبائية، المسير الجبائي، تفادي الخطر الجبائي).

المحور الثاني: يتضمن فقرات تخص ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

وقد تم تقسيم الأسئلة حسب سلم ليكارت الخماسي، كالتالي:

الجدول 1: مقياس ليكارت الخماسي

العبارات	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	موافق	موافق تماما
الأوزان	1	2	3	4	5

المصدر: سعد عبد الرحمن، القياس النفسي: النظرية والتطبيق، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص386.

بعد اختيار معامل لكارت وإعطاء درجة لكل عبارة، يجب الآن أن نقوم بتحديد مجال لقيمة الوسيط المرجح المناسبة لكل درجة، وذلك كالتالي:

-حساب المدى: وهو 5-1=4؛

–قسمة المدى العام على عدد الدرجات 5/4=0,8،

–إضافة هذه القيمة للحد الأدنى للدرجة حتى نحصل على الحد الأعلى لها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

الاتجاه الموافق	لا أتفق تماما	لا أتفق	محايد	موافق	موافق تماما
المتوسط المرجح	]1,8-01[	]2,6-1,8[	]3,4-2,6[	]4,2-3,4[	]5-4,2[

المصدر: من إعداد الباحثين

هنا يجب التأكد من صدق الأداة وعدم تناقضها لهذا قمنا بحساب معامل ألفا كرومباخ، ولهذا قمنا بوضع فرضيتين:

–فرضة العدم AC≤0,6. –فرضية البديل AC≥0, 6، وهذا عند مستوى المعنوية 0.05.

ويمكن إيضاح النتائج في الجدول التالي:

الجدول3: نتائج اختبار ألفاكرومباخ

البيان	عدد العبارات	معامل ألفاكرومباخ
ألفاكرومباخ المحور الأول	15	0.920
ألفاكرومباخ المحور الثاني	15	0.915
ألفاكرومباخ الكلي	30	0,927

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة ألفاكرومباخ الكلية أكبر من 0,6 ومنه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم، أي أن استبيان الدراسة يتمتع بالصدق والثبات، وقيمته أكبر من 9,0 ويدل هذا على أن أداة الدراسة تتمتع بثبات ممتاز ونفس الأمر بالنسبة للمحاور.

2.3 **مجتمع وعينة الدراسة:** مجتمع الدراسة في هذه الورقة البحثية يتمثل في المكلفين بالجباية في المؤسسات الاقتصادية على اختلاف وظائفهم (مسيرين جبائيين، مدققين، محاسبين...)، عينة الدراسة هي عينة عشوائية من هذه المؤسسات حيث تم توزيع 60 استمارة، تم استرجاع 50 منها أما الصالحة للدراسة فبلغ عددها 50 استمارة، وكان توزيعها كالتالي:

الجدول 4: توزيع عينة الدراسة

البيان		تكرار	النسبة
المؤهل العلمي	شهادة مهنية	06	%12.0
	ليسانس	18	%36.0
	الماستر	20	%40.0
	الدراسات عليا	06	12.0%
الوظيفة	محاسب	24	48,0%
	مدير المحاسبة والمالية	4	8,0%
	مستشار جبائي	2	4,0%
	المسيرين	8	16,0%
	مكلف بالتصريحات	2	4,0%
	أمين الخزينة	2	4,0%
	مدققين	8	16,0%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	16,0%
	من 5 إلى 10 سنوات	18	36,0%
	من 10 إلى 15 سنة	14	28,0%
	أكثر من 15 سنة	10	20,0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS.

يمكن استنتاج ما يلي من الجدول السابق:

–المؤهل العلمي: معظم أفراد العينة المدروسة يحملون شهادة الماستر (20) والليسانس (18) وذلك بنسبة 40%، وما نسبته 36% على التوالي، أما حاملي شهادات الدراسات العليا والشهادة المهنية فكان عددهم متساويا (06) أي بنسبة 12% لكل منهما.

–نوع الوظيفة: 48 %من أفراد عينة الدراسة محاسبين، وهذا راجع لاعتماد معظم المؤسسات عليهم في الجانب الجبائي، وتأتي في المرتبة الثانية بالتساوي المسيرين والمدققين بنسبة 16%، يليها مدير المحاسبة والمالية بنسبة 8%، إضافة إلى هذا ساهم كل من المكلفين بالتصريحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية وأمناء الخزينة والمستشارين الجبائيين بالإجابة على الدراسة بنسبة 04%.

–الخبرة المهنية: 36% من أفراد عينة الدراسة يملكون خبرة مهنية تتراوح بين 05 إلى 10 سنوات، يليها الفئة من 10 إلى 15 سنة بنسبة 28% أما باقي الفئات فكانت من 16 % إلى 20 % فيما يخص الخبرة المهنية.

3.3 نموذج الدراسة:

الشكل 01: نموذج الدراسة

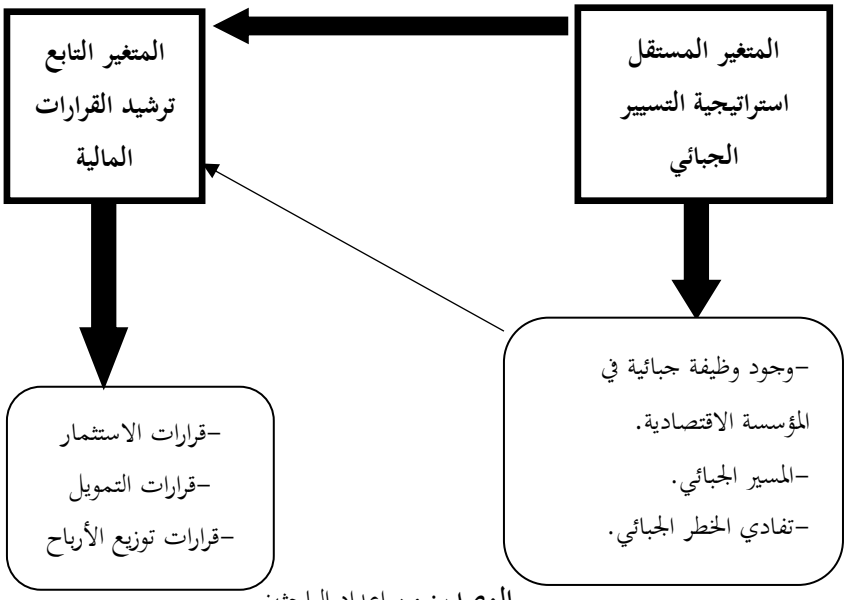

المصدر: من إعداد الباحثين

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور الدراسة

من خلال هذا الجزء سنقوم بالتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة سواء بالنسبة لاستراتيجية التسيير الجبائي أو ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية:

1.1.4 التحليل الإحصائي الوصفي لأسس استراتيجية التسيير الجبائي: انطلاقا من الجدول التالي سنقوم بتحليل كل بعد من أبعاد استراتيجية التسيير الجبائي على النحو التالي:

-البعد الأول وجود وظيفة جبائية في المؤسسة في الاقتصادية:

الجدول 5: التحليل الإحصائي الوصفي للبعد الأول

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتوفر المؤسسة على قسم خاص للوظيفة الجبائية ضمن هيكلها التنظيمي	3,56	1,181	4
تحظى الوظيفة الجبائية بالمؤسسة باهتمام مجلس الإدارة والقائمين على المؤسسة	3,88	0,872	4
تهدف الوظيفة الجبائية لتسيير الملف الجبائي الخاص بالمؤسسة	3,72	1,051	4
يوفر التسيير الجبائي الانتظام الضريبي والفعالية الضريبية في المؤسسة الاقتصادية	3,72	1,051	4
المؤسسة تمتلك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية وهذا باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال عند تسيير الضريبة	3,80	1,143	4
متوسط وجود الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية	3,7360	0.382	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من الجدول إن المتوسط الحسابي للبعد الأول (وجود وظيفة جبائية في المؤسسة الاقتصادية) قدر بـ (3.73) والذي كانت درجة موافقته مرتفعة، هذا ما يفسر أن المؤسسات الاقتصادية تحتوي على الوظيفة الجبائية في مؤسسات مجتمع الدراسة من وجهة نظر المكلفين بالجباية وهذا ما يفسره الانحراف المعياري الذي بلغ (0.382) أي ليس هناك تشتت في آراء أفراد العينة.

وحسب أفراد العينة حول واقع الوظيفة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية، كانت أغلب الإجابات موافقة على الزامية الاهتمام بالوظيفة الجبائية من طرف القائمين على المؤسسات الاقتصادية قصد التسيير المنتظم والأمثل للملف الجبائي لها، إضافة إلى اعتماد معظمها على قاعدة بيانات تسهل للقيام بالوظيفة الجبائية. وهذا ما فسرته نتائج المتوسط الحسابي للعبارات التي كان متوسطها الحسابي يتراوح من (3.72 إلى 3.88) ما يعني قبول الأفراد للعبارة.

في الحين تعاني بعض المؤسسات الاقتصادية فقدانهم لهذه الوظيفة بدرجة مستقلة عن الوظائف الأخرى، بحيث يكون القائمين على الوظيفة الجبائية يؤدون مهام أخرى، وهذا ما ظهر من خلال العبارة الأولى والذي كان متوسط حسابها (3.56) بانحراف معياري (1.181).

–البعد الثاني: المسير الجبائي

الجدول 6: التحليل الإحصائي الوصفي للبعد الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
المؤسسة لديها موظفين ذوو مهارات وكفاءات قادرين على تسيير الضريبة بطريقة تحقق أهداف المؤسسة	3,96	1,009	3
نقص المؤهلات في التسيير الجبائي والإطارات يعتبر عائقا وبالتالي يزيد من الخطر الجبائي بالمؤسسة	3,84	0,889	4
فعالية عمل المسير الجبائي مرتبطة بمدى التزام المؤسسة بالقواعد والأحكام الضريبية المتعلقة بنشاطها	4,04	0,880	4
يعتمد مسيرو المؤسسة على مختلف التقارير في رسم الخطة والسياسة الجبائية المنتهجة	3,56	0,951	3
متوسط المسير الجبائي	3,7600	0,77932	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول نجد أن المتوسط الحسابي للبعد الثاني (المسير الجبائي) قدر (3,7600) بانحراف معياري (0,77932) والذي كانت درجة موافقته مرتفعة، ما يفسر أن جل المؤسسات الاقتصادية تهتم بتوفير مسير جبائي ذو كفاءة مهنية عالية يستطيع من خلالها تسيير الملف الجبائي ورسم الخطة أو الاستراتيجية الجبائية في المؤسسة، وهو ملزم بالاطلاع الدائم على التغيرات التي تطرأ على النصوص والتشريعات الجبائية ما يجعله عمل المسير الجبائي فعال في تفادي والتقليل من الخطر الجبائي، وفي المقابل تبقى المؤسسة دائما معرضة للخطر الجبائي في حالة عدم الاستعانة أو توفير الشخص المؤهل للتسيير الجبائي ووضع الخطط الجبائية الفعالة.

-البعد الثالث: تفادي الخطر الجبائي

الجدول 7: التحليل الإحصائي الوصفي للبعد الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
التسيير الجبائي للمؤسسة يكون بالفهم الصحيح والسليم للنصوص والقوانين والتشريعات الجبائية	4,44	0,705	3
التسيير الجبائي الناجح هو الذي يحد أقصى ما يمكن من التكاليف في المؤسسة وخاصة التكاليف الضريبية	4,36	0,563	2
الاطلاع على القوانين الجبائية المتعلقة بالمؤسسة يكون بشكل مستمر وبالتالي زيادة الالتزام الجبائي ومنه تخفيض المخاطر الجبائية	4,24	0,591	2
يستند التسيير الجبائي على عدة آليات لتحديد الخطر الجبائي وتفاديه كالتدقيق الجبائي والمحاسبي والاستشارة الجبائية	4,28	0,730	3
يتم تقييم الخطر الجبائي ومعرفة درجته وفق للتكاليف الضريبية الإضافية التي قد تتحملها المؤسسة كالغرامات والعقوبات من طرف الإدارة الجبائية	4,08	0,634	3
متوسط تفادي الخطر الجبائي	4,2800	0,49487	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول نجد أن المتوسط الحسابي للبعد الثالث (تفادي الخطر الجبائي) قدر (4,2800) بانحراف معياري (0,49487) والذي كانت درجة موافقته مرتفعة، ما يفسر أن أفراد العينة يوافقون على أنه يتم تفادي الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية من خلال الفهم الصحيح للنصوص والتشريعات الجبائية، والذي يساهم في الحد من التكاليف الجبائية مع مراعاة القوانين الخاصة بحسب نشاط كل مؤسسة والذي يزيد من درجة الالتزام الجبائي، فتعرض المؤسسة لعقوبات وغرامات من طرف الإدارة الجبائية يعتبر خطر جبائي يزيد من التكاليف الجبائية لها.

وفي نفس السياق تتقدم بعض المؤسسات الاقتصادية بطلب لمكاتب الخارجية لتسيير الوضعية الجبائية الخاصة بهم ضمن مهمة مستقلة، قصد الكشف على المخاطر الجبائية ومعالجتها من المصدر كعدم فهم لبعض القوانين والتشريعات الضريبية، وصعوبة تطبيقها وتنفيذها، هذا ما يساهم في تسيير جبائي فعال.

2.1.4 التحليل الإحصائي الوصفي لترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية:

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول 8: التحليل الإحصائي الوصفي للمحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ قرار الاستثمار	4,04	0,880	3
تستغل المؤسسة الإعفاءات التي جاءت بها القوانين والتشريعات الجبائية في مجال الاستثمار	4,16	0,618	3
تأخذ المؤسسة ميزة المفاضلة في استئجار التثبيتات المادية على امتلاكها	3,96	0,727	3
تتنازل المؤسسة عن التثبيتات الا بعد 3 سنوات للاستفادة من التخفيضات الضريبية الممنوحة لها	3,68	1,168	4
تدرس المؤسسة مشاريعها الاستثمارية في إطار الاستفادة من التحفيزات الجبائية من مختلف الهيئات الداعمة للاستثمار	4,08	0,804	3
المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ القرار التمويلي	3,88	1,003	3
تعتمد المؤسسة على الوفرات الضريبية في تمويلها الذاتي	4,04	0,925	3
تتأثر سياسة اختيار مصادر التمويل في المؤسسة بالعامل الضريبي	3,84	0,934	3
اختيار سياسة محاسبية ضريبية له تأثير على مصادر التمويل الداخلي في المؤسسة كالاهتلاكات والمؤونات.	4,12	0,918	3
تؤثر الضريبة على مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة كالاستفادة من القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، والقروض التقليدية والإيجارية.	4,04	0,880	3
المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار العامل الجبائي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	3,64	0,942	3
عدم إلزام المؤسسة بتوزيع الأرباح على المساهمين وبالتالي تتحول	3,60	0,948	3

هذه الأرباح إلى مصدر للتمويل الذاتي			
عدم إخضاع الأرباح الموزعة على المساهمين إلى الضريبة، يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية.	3,48	1,147	4
ترحيل الخسائر من سنة لأخرى يخفف العبء الضريبي على المؤسسة الاقتصادية.	4,16	0,738	3
تعيد المؤسسة استثمار الأرباح من فوائض قيمة التنازل والأرباح الناتجة عن النشاط الاستغلالي قصد تخفيف العبء الضريبي	4,24	0,657	3
متوسط ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية	3,9307	0,60788	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول نجد أن المتوسط الحسابي لهذا المحور (ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية) قدر (3,9307) بانحراف معياري (0,60788) والذي كانت درجة موافقته مرتفعة، ما يفسر أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسسات الدراسة يسعون إلى ترشيد قراراتهم المالية والتي لها علاقة بالعامل الجبائي قصد تحقيق وفرات ضريبية (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح).

-معظم المؤسسات عند اتخاذ قرار الاستثمار تقوم باستغلال الإعفاءات والامتيازات التي جاءت بها النصوص والتشريعات الجبائية كما هو معروف مثلا في جانب استئجار التثبيتات عوض امتلاكها، والتنازل على التثبيتات في فترة أقل من 3 سنوات للاستفادة من تخفيضات ضريبية، والاستفادة من دعم الهيئات الداعمة للاستثمار كامتيازات تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية.

-على غرار القرارات الاستثمارية تحظى القرارات التمويلية بإدراج العامل الجبائي عند اتخاذ مختلف القرارات كاستغلال الوفرات الضريبية في تمويلها الذاتي، وأهم المصادر التمويلية تتأثر بالسياسة المحاسبية والضريبية كاختيار طريقة اهتلاك التثبيتات، بالمقابل تؤثر الضريبة على مصادر التمويل الخارجية للمؤسسة كالاستفادة من قروض طويلة الأجل.

-من بين القرارات التي تسعى المؤسسة لترشيدها أيضا هي توزيعات الأرباح بحيث يسعى القائمون على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجبائي في ذلك بغية الاستفادة من هذه الأرباح في التمويل الذاتي لها، بعدم توزيعها على المساهمين وإعادة استثمارها أيضا كفوائض قيم التنازل، وعند تحقيق المؤسسة لخسائر تقوم بتحميلها لسنوات لاحقة قصد تخفيف العبء الضريبي.

2.4 **اختبار فرضيات الدراسة:** من خلال هذا الجزء سنقوم باختبار فرضيات الدراسة وذلك انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من برنامج التحليل الإحصائي.SPSS

–اختبار الفرضية الرئيسية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

سنقوم باختبار تأثير استراتيجية التسيير الجبائي على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال اختبار ستودنت ولكن أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في استراتيجية التسيير الجبائي، أما المتغير التابع فهو ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول 9: اختبارات العلاقة بين استراتيجية التسيير الجبائي في إتخاذ القرارات المالية

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط بيرسون r	إختبار فيشر		إختبار ستودنت		ß
		قيمة إختبار فيشر F	Sig	قيمة t المحسوبة	Sig	
0,147	0,383	8,260	0,006	4,774	0,000	2,465
				2,874	0,006	0,373

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ: بلغت قيمة معامل بيرسون 0.383 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة بين استراتيجية التسيير الجبائي وترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بنسبة 39%.

–بلغت قيمة معامل التحديد 0.147 أي أن أي تغير في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات تفسره استراتيجية التسيير الجبائي بنسبة 14,7%.

–نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.

–من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 (معنوية معلمات ال نموذجtt>tc أوsig< 0.05) ونرفض فرضية العدم H0 (عدم معنوية النموذج tt>tc أوsig>0.05) ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن استراتيجية التسيير الجبائي يؤثر على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية: Y=2.465+0.373x أي أن أي تغير في القرارات المالية للمؤسسات يعود إلى استراتيجية التسيير الجبائي بنسبة 37,3 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

-إختبار الفرضية الفرعية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوظيفة الجبائية والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

سنقوم باختبار تأثير الوظيفة الجبائية على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت ولكن أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في الوظيفة الجبائية، أما المتغير التابع فهو ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول 10: اختبارات العلاقة بين الوظيفة الجبائية في اتخاذ القرارات المالية

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط بيرسون r	إختبار فيشر		إختبار ستودنت		ß
		قيمة إختبار فيشر F	Sig	قيمة t المحسوبة	Sig	
0,278	0,077	4,018	0,051	8,540	0,000	3,199
				2,004	0,051	0,196

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ: نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أقل من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة غير صالح للدراسة والتنبؤ.

-إختبار الفرضية الفرعية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسير الجبائي والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

سنقوم باختبار تأثير المسير الجبائي على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت ولكن أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في المسير الجبائي، أما المتغير التابع فهو ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول11: اختبارات العلاقة بين المسير الجبائي في اتخاذ القرارات المالية

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط بيرسون r	إختبار فيشر		إختبار ستودنت		ß
		قيمة إختبار فيشر F	Sig	قيمة t المحسوبة	Sig	
0,103	0,321	5,531	0,023	2,988	7,302	0,000
				0,251	2,352	0,023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ: بلغت قيمة معامل بيرسون 0.321 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة بين المسير الجبائي والقرارات المالية المؤسسات الاقتصادية بنسبة 32,1%.

-بلغت قيمة معامل التحديد 0.103 أي أن أي تغير في القرارات المالية في المؤسسات يفسره المسير الجبائي بنسبة 10,3%.

-نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.

-من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 (معنوية معلمات ال نموذجtt<tc أوsig< 0.05) ونرفض فرضية العدم H0 (عدم معنوية النموذج tt>tc أوsig>0.05) ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن المسير الجبائي يؤثر على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية:

Y=2.988+0.251X أي أن أي تغير في القرارات المالية يعود إلى المسير الجبائي بنسبة 25,1 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

-إختبار الفرضية الفرعية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي والقرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى المعنوية0,05"

سنقوم باختبار تأثير تفادي الخطر الجبائي على ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال إختبار ستودنت ولكن أولا سنقوم باختبار القدرة التفسيرية للنموذج والتي من خلالها يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية حيث يتمثل المتغير المستقل في الخطر الجبائي، أما المتغير التابع فهو القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية.

الجدول 12: اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط بيرسون r	إختبار فيشر		إختبار ستودنت		ß
		قيمة إختبار فيشر F	Sig	قيمة t المحسوبة	Sig	
0.210	0.458	12.771	0.001	1,521	2,240	0,030
				0,563	3,574	0,001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول السابق نلاحظ: بلغت قيمة معامل بيرسون 0.458 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباط موجبة بين الخطر الجبائي والقرارات المالية المؤسسات الاقتصادية بنسبة 45,8%.

-بلغت قيمة معامل التحديد 0.210 أي أن أي تغير في القرارات المالية في المؤسسات يفسره تفادي الخطر الجبائي بنسبة 21%.

-نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة أي أن نموذج الدراسة صالح للدراسة والتنبؤ.

-من خلال الجدول يتضح لنا أن sig لكلا المعلمتين أقل من ال 0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1 (معنوية معلمات ال نموذجtt>tc أو0.05 >sig) ونرفض فرضية العدم H0 (عدم معنوية النموذج tt>tc أو0.05<sig) ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن تفادي الخطر الجبائي يؤثر على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية وفق المعادلة التالية:

Y=1.521+0.563X أي أن أي تغير في القرارات المالية يعود إلى تفادي الخطر الجبائي بنسبة 56,3 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

5. خاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- يظهر من خلال التحليل الوصفي أن مؤسسات الدراسة تهتم بوجود وظيفة الجباية ضمن مختلف وظائفها؛
- تعتمد المؤسسات على المسير الجبائي في إعداد استراتيجيتها الجبائية؛
- تفادي الخطر الجبائي من أهم العوامل التي تساعد في صياغة الاستراتيجية الجبائية للمؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية التسيير الجبائي وإتخاذ القرارات المالية في مؤسسات الدراسة وهذا من وجهة نظر المكلفين بالجباية؛

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود وظيفة الجباية واتخاذ القرارات المالية في مؤسسات الدراسة وهذا من وجهة نظر المكلفين بالجباية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسير الجبائي واتخاذ القرارات المالية في مؤسسات الدراسة وهذا من وجهة نظر المكلفين بالجباية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفادي الخطر الجبائي واتخاذ القرارات المالية في مؤسسات الدراسة وهذا من وجهة نظر المكلفين بالجباية؛

بناء على نتائج متوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- يجب ادراج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرار باعتباره اسهامات بارزة في ترشيد القرارات الاستراتيجية وهو ما ينعكس إيجابيا على قيمة الشركة؛
- الاهتمام بالوظيفة الجبائية قصد مواجهة المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة؛
- الرفع من الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التكوين والتربصات.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية

- أنور عايدة، زكرياء دمدوم ،« التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة –دراسة ميدانية لمؤسسة أشغال البناء» ، *مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة*، العدد 04، 2018.
- خطاب عايدة سيد، *الإدارة والتخطيط الإستراتيجي* مصر، دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى، 1985.
- زواق حواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار،" *الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية*" ، جامعة المسيلة، 15/14 أفريل2009.
- صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، « أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية »*مجلة الباحث* العدد(12)، 2013 .
- وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، *المادة104*، الجزائر، 2021.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

- Fellah, Youssef El. (2003). «La gestion fiscal des entreprise (cas de La Tunisie).» memoire de fin d'etude de troisieme cycle.

- groupe éditialis. (2013). «comment mettre une place une stratégie d'optimisation fiscale.» Fiches Pratiques des reponses simples et concrètes à toutes vos questions. France.
- Princen, Savina. (2012). «Determining the impact of taxation on corporate financial decision -making.» Reflets et perspectives de la vie économique (De Boeck Supérieur) .
- Scholes, Myron, Wolfson Mark, Maydew Edward, et Shevlin Terry. (2014). Taxes and Busines Strategy A planning approach. fourth.
- Wiidard, Jean Luck. (2010). Conseils Pratiques pour la gestion des risques fiscaux de l'entreprise. Ordre des avocats du barreau de Liége , Espace entreprise .